بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه

أما بعد

فكتاب ابن أبي العز[١] هذا هو: شرح لكتاب قديم في العقيدة[٢].

---

(١) هو علي بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي قاضي القضاة بدمشق ثم بالديار المصرية ثم بدمشق وهو الذي امتحن بسبب اعتراضه على قصيدة ابن أيبك الدمشقي – انظر قصتها العجيبة في إنباء الغمر بأبناء العمر (١/ ٢٥٨) – مولده سنة إحدى وثلاثين وسبعمائة ووفاته سنة اثنتين وتسعين وسبعمائة، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٤/ ١٠٣).

(٢) وقد طبع هذا الشرح عدة مرات منها:

أ–سنة (١٣٤٩هـ) في المطبعة السلفية بمكة المكرمة بتصحيح واعتناء لجنة من المشايخ والعلماء برئاسة العلامة المحقق فضيلة الشيخ عبد الله بن حسين بن حسين آل الشيخ رحمه الله تعال.

ب– ثم طبعه ثانية العلامة المحدث الشيخ أحمد محمد شاكر بتكليف من الشيخين الجليلين الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ والشيخ عبد اللطيف

بن أبراهيم آل الشيخ رحمهم الله تعالى سنة (١٣٧٣هـ)، نشرته دار المعارف في مصر سنة (١٣٧٣هـ) .

ج- ثم قام بطبعه الشيخ أبو بكر محمد زهير الشاويش صاحب المكتب الإسلامي بدمشق سنة (١٣٨١هـ)، وقد خرج أحاديثه الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله تعالى. وقد انتقد بعض تعليقاته الشيخ إسماعيل بن محمد الأنصاري رحمه الله تعالى في كتابه " نقد تعليقات الألباني على شرح الطحاوية " نشرته مكتبة الإمام الشافعي في الرياض الطبعة الأولى سنة (١٤١٠هـ). ورد عليه الشيخ سمير بن أمين الزهيري في كتابه "فتح الباري في الذب عن الألباني والرد على إسماعيل الأنصاري" نشرته دار الهجرة للنشر والتوزيع في الثقبة في المملكة العربية السعودية الطبعة الأولى سنة (١٤٠١هـ).

د- ثم طبع بتحقيق وتخريج الشيخ شعيب الأرناؤوط، نشرته مكتبة دار البيان بدمشق سنة (١٤٠١هـ) .

هـ- ثم طبع بتحقيق الدكتور عبد الرحمن عميرة في مصر سنة (١٤٠٢هـ)، نشرته مكتبة المعارف في الرياض.

و- ثم طبع في بيروت سنة (١٤٠٥هـ) بتحقيق وتخريج وتعليق الشيخ بشير محمد عيون، نشرته دار البيان في دمشق.

ز- ثم طبع بتحقيق وتعليق وتخريج وتقديم معالي الدكتور الشيخ عبد الله بن عبد المحسن التركي والشيخ شعيب الأرناؤوط عن أربع نسخ خطية، نشرته مؤسسة الرسالة في بيروت الطبعة الثالثة سنة (١٤١٢هـ) في مجلدين.

مؤلفه أبو جعفر الطحاوي[٣] من علماء القرن الرابع الهجري، وكتاب الطحاوي عبارة عن متن في العقيدة، وقد قرر فيه جملا من العقيدة في معظم أبوابها، كالأسماء والصفات، والإيمان، والنبوة، والقدر، وبعض ما يتعلق بالملائكة والصحابة، وغير ذلك من المواضيع المرتبطة بهذا العلم.

وإن كان يلاحظ على هذا المتن عدم الترتيب والتقسيم، فهو يسرد المسائل سردا، ولذلك يحصل: التكرار، والتقديم والتأخير،

وقد رتب أحاديثه وآثاره الشيخ طالب بن محمود في كتابه "اللآلئ الأثرية في ترتيب أحاديث وآثار شرح العقيدة الطحاوية" نشرته مكتبة دار الأقصى بالكويت الطبعة الأولى سنة (١٤٠٦هـ)". انظر: الدليل إلى المتون العلمية (ص: ٢٠٥-٢٠٧).

(٣) هو الإمام العلامة الحافظ الكبير محدث الديار المصرية وفقيهها، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة بن عبد الملك الأزدي، الحجري، المصري الطحاوي الحنفي، صاحب التصانيف، من أهل قرية طحا من أعمال مصر، مولده: في سنة تسع وثلاثين ومائتين ومات سنة إحدى وعشرين وثلاث مائة - كما سيأتي في كلام الشارح - انظر: سير أعلام النبلاء ط الرسالة (١٥/ ٢٧-٣٣).

بخلاف طريقة المتأخرين، الذين يولون جانب الترتيب والتقسم اهتماما بالغا، ولذلك يذكرون كل مسألة بفروعها على حدة، ثم ينتقلون للمسألة الأخرى وهكذا.

وصنيع صاحب المتن هذا، جعل الشارح كذلك يكرر الكلام على بعض المسائل، كما فعل في الكلام على القدر ونحوه.

وتعرف هذه العقيدة بـ(العقيدة[٤] الطحاوية)[٥]، نسبة إلى مؤلفها الطحاوي، وهو عالم كبير حنفي المذهب، وقد نقل في هذا

---

(٤) قال شيخنا – أثابه الله –: تسمية مسائل الإيمان ونحوها بالعقيدة لم ينكره أحد من السلف، كما لم ينكره أحد من الخلف السائرين على طريقة السلف الصالح، فزعْم بعض المعاصرين – ممن لا عناية لهم بدراسة العقيدة – أن هذه التسمية مبتدعة وأن الأولى تركها؛ زعم باطل مخالف لما علم من هدي السلف في هذا الباب، مع أنه لا مشاحة في الاصطلاح إذا كانت دراسة العقيدة على طريقة السلف الصالح.

(٥) وقد "طبعت هذه العقيدة عدة مرات منها:

١. طبعة الشيخ محمد راغب الطباخ الحلبي رحمه الله تعالى سنة (١٣٤٤هـ) باسم "بيان السنة والجماعة".

٢. في المطبعة الشرفية بجدة سنة (١٣٤٤هـ) باسم "بيان السنة" في (١١) صفحة.

٣. في دار مصر للطباعة سنة (١٣٧٢هـ) بتعليق الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع رحمه الله تعالى باسم "عقيدة أهل السنة والجماعة" ثم طبعت ثانية سنة (١٤١٩هـ) نشر مكتبة أضواء السلف بالرياض باعتناء الشيخ أشرف بن عبد المقصود.

٤. طبعة المكتب الإسلامي في دمشق سنة (١٣٩٧هـ) .

٥. طبعة الرئاسة العامة لإدارات البحوث والإفتاء والدعوة والإرشاد في المملكة العربية السعودية سنة (١٤٠٤هـ) .

الكتاب عقائد أبي حنيفة وصاحبيه، مع إفادته أن ذلك المعتقد هو معتقد الصحابة - رضي الله عنهم — والتابعين.

---

٦. طبعة مكتبة ابن تيمية في القاهرة سنة (١٤٠٨هـ) ومعها متن سلم الوصول إلى علم الأصول للشيخ حافظ بن أحمد الحكمي رحمه الله تعالى.

٧. طبعة الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد في المملكة العربية السعودية سنة (١٤٠٩هـ) بتعليق سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز حفظه الله ورعاه.

٨. طبعة مكتبة التوعية الإسلامية لإحياء التراث الإسلامي بتعليق سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز سنة (١٤١٢هـ) وهي طبعة مرقمة الفقرات ومشكولة.

٩. في مطبعة سفير بالرياض، نشر مكتبة الوفاء بالرياض دون تاريخ وهي مرقمة الفقرات.

١٠. ضمن المجموعة العلمية السعودية من درر علماء السلف الصالح، حققها وراجع أصولها سماحة العالم العلامة الشيخ عبد الله بن محمد بن حميد رحمه الله تعالى، طبعتها مطبعة النهضة الحديثة بمكة المكرمة الطبعة الأولى سنة (١٣٩١هـ) .

١١. ضمن مجموعة الرسائل الكمالية في التوحيد رقم (٣)، نشر مكتبة المعارف في الطائف، وهي صورة طبعة الشيخ بن مانع سابقة الذكر."

انظر: الدليل إلى المتون العلمية (ص: ٢٠٣-٢٠٤).

وليس في هذا الكتاب مما ينتقد إلا مواضع قليلة، سيتم التنبيه عليها - إن شاء الله تعالى - وقد نقل عن كثير من أهل العلم أنهم ارتضوا هذا الكتاب وأقروه، إلا أن بعض الناس شرحها بطريقة غير مرضية، وأدخل فيها شيئا من البدع[٦]، فجاء ابن أبي العز وشرحها شرحا جرى فيه على طريقة أهل السنة والجماعة.

وشرح ابن أبي العز لهذا الكتاب يعتبر شرحا متوسطا، يغلب عليه الطريقة السلفية في مناقشة مسائل العقيدة، وفيه مباحث قيمة معظمها - إن لم نقل كلها - مأخوذة من كتب شيخي الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن قيم الجوزية - رحمهما الله -. ولذلك فهذا الشرح يتضمن تقرير الاعتقاد الصحيح، وتقرير الرد على المخالف.

والنسخة التي تقرر قراءتها والتعليق عليها هي التي نشرتها مؤسسة الرسالة، بتحقيق: الشيخين شعيب الأرنؤوط وعبد الله بن

(٦) سيأتي التنبيه على بعض من فعل ذلك.

عبد المحسن التركي، الطبعة: العاشرة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م وعدد أجزائها: ٢.

***

مقدمة الشارح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حَسْبِيَ اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ

الْحَمْدُ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلِ فَلَا هَادِيَ لَهُ. وَأَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ سَيِّدَنَا مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا –.

أَمَّا بَعْدُ:

عِلْمُ أصُولِ الدِّينِ أفضل العلوم

فَإِنَّهُ لَمَّا كَانَ عِلْمُ أُصُولِ الدِّينِ

أي أصول الاعتقاد.

أَشْرَفَ الْعُلُومِ

فعلم العقيدة أشرف العلوم على الإطلاق.

إِذْ شَرَفُ الْعِلْمِ بِشَرَفِ الْمَعْلُومِ

فالعلم يكتسب الشرف من حيث موضوعه، وموضوع أصول الدين: ذات الله – سبحانه وتعالى – وما تستحقه من الصفات والحقوق، والإيمان بالأنبياء وآياتهم وما يستحقون، ويدخل في ذلك – أيضا – الإيمان باليوم الآخر وما فيه، ويدخل في ذلك الإيمان بالغيبيات كالعرش، والكرسي، والجنة، والنار، والملائكة، والجن، ونحو ذلك.

وبهذه العقيدة الصحيحة يصح العمل ويتقبله الله – تعالى – أما إذا لم تصح عقيدة العبد، بحيث لم تكن قائمة على أساس التوحيد فإن الأعمال تكون باطلة، كما قال تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْمَلَائِكَةُ أَوْ نَرَى رَبَّنَا لَقَدِ اسْتَكْبَرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ وَعَتَوْا عُتُوًّا كَبِيرًا (٢١) يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَحْجُورًا (٢٢) وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾ [الفرقان: ٢١ – ٢٣].

وَهُوَ الْفِقْهُ الْأَكْبَرُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى فِقْهِ الْفُرُوعِ، وَلِهَذَا سَمَّى الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ – رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ – مَا قَالَهُ وَجَمَعَهُ فِي أَوْرَاقٍ مِنْ

أُصُولِ الدِّينِ: " الْفِقْهَ الْأَكْبَرَ "(٧) وَحَاجَةُ الْعِبَادِ إِلَيْهِ فَوْقَ كُلِّ حَاجَةٍ، وَضَرُورَتُهُمْ إِلَيْهِ فَوْقَ كُلِّ ضَرُورَةٍ، لِأَنَّهُ لَا حَيَاةَ لِلْقُلُوبِ، وَلَا نَعِيمَ وَلَا طُمَأْنِينَةَ، إِلَّا بِأَنْ تَعْرِفَ رَبَّهَا وَمَعْبُودَهَا وَفَاطِرَهَا، بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ. وَيَكُونَ مَعَ ذَلِكَ كُلِّهِ أَحَبَّ إِلَيْهَا مِمَّا سِوَاهُ، وَيَكُونَ سَعْيُهَا فِيمَا يُقَرِّبُهَا إِلَيْهِ دُونَ غَيْرِهِ مِنْ سَائِرِ خَلْقِهِ.

أي أنها ليست معرفة تجريدية، كما هي عند علماء الكلام، فمعرفتهم وقضايا الاعتقاد عندهم جدل في جدل، وليس الأمر كذلك عند أهل السنة، بل لا بد من معرفته تعالى ثم محبته؛ لأنه من كان أعرف بالله وأسمائه وصفاته لا بد أن تثمر له تلك المعرفة: حبا، وتعظيما، وتقربا إليه تعالى، وانقيادا له سبحانه.

(٧) "في صحة نسبة الكتاب للإمام أبي حنيفة رحمه الله وقفة؛ لأنه متضمن مسائل لم يكن الخوض فيها معروفا في عصره ... وقد نسب شيخ الإسلام والذهبي الكتاب لأبي مطيع تلميذ أبي حنيفة وهو متكلم فيه" بتصرف من كتاب كتب حذر منها العلماء (٢٩٢/٢) لفضيلة الشيخ مشهور آل سلمان – حفظه الله –.

أما إذا كانت معرفة تجريدية بلا خضوع ولا انقياد فهذه المعرفة لا تنفع، لأن الإيمان لا بد فيه من حركة البدن في مرضات الرب والتقرب إلى الرب الذي تعرفت عليه.

وَمِنَ الْمُحَالِ أَنْ تَسْتَقِلَّ الْعُقُولُ بِمَعْرِفَةِ ذَلِكَ وَإِدْرَاكِهِ عَلَى التَّفْصِيلِ، فَاقْتَضَتْ رَحْمَةُ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ أَنْ بَعَثَ الرُّسُلَ بِهِ مُعَرِّفِينَ وَإِلَيْهِ دَاعِينَ، وَلِمَنْ أَجَابَهُمْ مُبَشِّرِينَ، وَلِمَنْ خَالَفَهُمْ مُنْذِرِينَ.

فالعقيدة إنما تتلقى من الوحي، ومن المحال أن تدرك العقول – بلا وحي – تفصيل ما يستحقه الرب، فلا طريق إلى ذلك إلا بالوحي، والله – تعالى – قد اصطفى لوحيه من الناس الأنبياء والمرسلين.

وما يدرس اليوم في جامعات المسلمين – فضلا عن جامعات الكفار – من الفلسفات التي يخوضون فيها في تفاصيل الإلهيات بلا وحي؛ إنما هي ضلالات لا تهدي إلى سواء السبيل، فالطريقة الوحيدة لمعرفة العقيدة الصحيحة طريقة: نقلية سمعية مقصورة على الوحي.

"وَجعَلَ مِفْتَاحَ دَعْوَتِهِمْ، وَزُبْدَةَ رِسَالَتِهِمْ، مَعْرِفَةَ الْمَعْبُودِ سُبْحَانَهُ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ، إِذْ عَلَى هَذِهِ الْمَعْرِفَةِ تُبْنَى مَطَالِبُ الرِّسَالَةِ كُلِّهَا مِنْ أَوَّلِهَا إِلَى آخِرِهَا. ثُمَّ يَتْبَعُ ذَلِكَ أَصْلَانِ عَظِيمَانِ:

أعْرَفُ النَّاسِ بِاللَّهِ أَتْبَعُهُمْ لِلطَّرِيقِ الْمُوصِّلِ إِلَيْهِ

أَحَدُهُمَا: تَعْرِيفُ الطَّرِيقِ الْمُوصِّلِ إِلَيْهِ، وَهِيَ شَرِيعَتُهُ الْمُتَضَمِّنَةُ لِأَمْرِهِ وَنَهْيِهِ.

وَالثَّانِي: تَعْرِيفُ السَّالِكِينَ مَا لَهُمْ بَعْدَ الْوُصُولِ إِلَيْهِ مِنَ النَّعِيمِ الْمُقِيمِ، فَأَعْرَفُ النَّاسِ بِاللَّهِ - عَزَّ وَجلَّ -: أَتْبَعُهُمْ لِلطَّرِيقِ الْمُوصِّلِ إِلَيْهِ، وَأَعْرَفُهُمْ بِحَالِ السَّالِكِينَ عِنْدَ الْقُدُومِ عَلَيْهِ، وَلِهَذَا سَمَّى اللَّهُ مَا أَنْزَلَهُ عَلَى رَسُولِهِ رُوحًا، لِتَوَقُّفِ الْحَيَاةِ الْحَقِيقِيَّةِ عَلَيْهِ، وَنُورًا لِتَوَقُّفِ الْهِدَايَةِ عَلَيْهِ. فَقَالَ تَعَالَى: ﴿يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ [غافر: ١٥]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ (٥٢)

صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥٢، ٥٣]، وَلَا رُوحَ إِلَّا فِيمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ، وَلَا نُورَ إِلَّا فِي الِاسْتِضَاءَةِ بِهِ"[٨]، وَسماه شفَاء.

هذا كلام ابن قيم الجوزية في الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة[٩]، وفيه أن دعوة الرسل ترجع إلى ثلاثة أصول:

١. التعريف بالله وأسمائه وصفاته.

٢. التعريف بالطريق الموصل إليه تعالى وهي شريعته من الحلال والحرام والواجبات والمستحبات.

٣. تعريف ما للسالكين في هذا الطريق في الآخرة من النعيم، وما على المعرضين من العقوبة في الدنيا والآخرة.

وعلى ذلك قامت رسالة كل أنبياء الله ورسله، وبه جاءت كتب الله - تعالى -.

---

(٨) ما بين علامتي التنصيص مأخوذ من الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة (١/ ١٥١).

(٩) المصدر السابق (١/ ١٥١).

كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءٌ﴾ [فصلت: ٤٤]. فَهُوَ وَإِنْ كَانَ هُدًى، وَشِفَاءً مُطْلَقًا، لَكِنْ لَمَّا كَانَ الْمُنْتَفِعُ بِذَلِكَ هُمُ (الْمُؤْمِنِينَ) ، خُصُّوا بِالذِّكْرِ.

لأنهم هم الذين أقبلوا على القرآن ينتفعون به ويهتدون بهديه فنفعهم، وأما المعرض فقد قال تعالى: ﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾ [يوسف: ١٠٥] فلم ينتفعوا بالكتاب المرئي الكوني ولا بالكتاب المقروء وهو الوحي الشرعي.

وَاللَّهُ تَعَالَى أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ، فَلَا هُدَى إِلَّا فِيمَا جَاءَ بِهِ.

وُجُوبُ الْإِيمَانِ الْمُجْمَلِ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ

"وَلَا رَيْبَ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ أَنْ يُؤْمِنَ بِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ إِيمَانًا عَامًّا مُجْمَلًا.

وهذا يلزم عامة المسلمين: أن يعلنوا إقرارهم وتصديقهم بكل ما ورد به الوحي عموما، وإن لم يعلموا تفاصيل ذلك، ولذلك روي عن الشافعي أنه قال: "آمنت بالله وبما جاء عن الله، على مراد الله، وآمنت برسول الله، وبما جاء عن رسول الله على مراد رسول الله"(١٠).

(١٠) كما في لمعة الاعتقاد (ص: ٧)، وقال شيخ الإسلام معلقا على قول الشافعي هذا: "أما ما قاله الشافعي فإنه حق يجب على كل مسلم أن يعتقده ومن اعتقده ولم يأت بقول يناقضه فإنه سالك سبيل السلامة في الدنيا والآخرة" مجموع الفتاوى (٦/ ٣٥٤).

وَلَا رَيْبَ أَنَّ مَعْرِفَةَ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ عَلَى التَّفْصِيلِ فَرْضٌ عَلَى الْكِفَايَةِ، فَإِنَّ ذَلِكَ دَاخِلٌ فِي تَبْلِيغِ مَا بَعَثَ اللَّهُ بِهِ رَسُولَهُ، وَدَاخِلٌ فِي تَدَبُّرِ الْقُرْآنِ وَعَقْلِهِ وَفَهْمِهِ، وَعِلْمِ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ، وَحِفْظِ الذِّكْرِ، وَالدُّعَاءِ إِلَى الْخَيْرِ، وَالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَالدُّعَاءِ إِلَى سَبِيلِ الرَّبِّ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ، وَالْمُجَادَلَةِ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِمَّا أَوْجَبَهُ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، فَهُوَ وَاجِبٌ عَلَى الْكِفَايَةِ مِنْهُمْ.

وهذا يلزم العلماء الذين بلغتهم تفاصيل تلك المسائل.

وَأَمَّا مَا يَجِبُ عَلَى أَعْيَانِهِمْ: فَهَذَا يَتَنَوَّعُ بِتَنَوُّعِ قُدَرِهِمْ، وَحَاجَتِهِمْ وَمَعْرِفَتِهِمْ، وَمَا أُمِرَ بِهِ أَعْيَانُهُمْ، وَلَا يَجِبُ عَلَى الْعَاجِزِ عَنْ سَمَاعِ بَعْضِ الْعِلْمِ، أَوْ عَنْ فَهْمِ دَقِيقِهِ مَا يَجِبُ عَلَى الْقَادِرِ عَلَى ذَلِكَ.

وَيَجِبُ عَلَى مَنْ سَمِعَ النُّصُوصَ، وَفَهِمَهَا مِنْ عِلْمِ التَّفْصِيلِ مَا لَا يَجِبُ عَلَى مَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا، وَيَجِبُ عَلَى الْمُفْتِي وَالْمُحَدِّثِ وَالْحَاكِمِ مَا لَا يَجِبُ عَلَى مَنْ لَيْسَ كَذَلِكَ"[١].

عَلامَةُ مَنْ ضَلَّ فِي بَابِ الْعَقَائِدِ إِثْمًا لِتَفْرِيطِهِ فِي اتِّبَاعِ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ

"وَيَنْبَغِي أَنْ يُعْرَفَ أَنَّ عَامَّةَ مَنْ ضَلَّ فِي هَذَا الْبَابِ أَوْ عَجَزَ فِيهِ عَنْ مَعْرِفَةِ الْحَقِّ، فَإِنَّمَا هُوَ لِتَفْرِيطِهِ فِي اتِّبَاعِ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ، وَتَرْكِ النَّظَرِ وَالِاسْتِدْلَالِ الْمُوَصِّلِ إِلَى مَعْرِفَتِهِ.

فَلَمَّا أَعْرَضُوا عَنْ كِتَابِ اللَّهِ ضَلُّوا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ قَالَ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى (١٢٣) وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى (١٢٤) قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا (١٢٥) قَالَ

---

(١) ما بين علامتي التنصيص مأخوذ من درء تعارض العقل والنقل (١/ ٥١-٥٢)، وهو في الفتاوى الكبرى (١/ ١٤١-١٤٢)، رسالة في أصول الدين (ص: ٢٤)، مجموع الفتاوى (٣/ ٣١٢) كلها لابن تيمية.

كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَى﴾ [طه: ١٢٣، ١٢٦].

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: تَكَفَّلَ اللَّهُ لِمَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ وَعَمِلَ بِمَا فِيهِ، أَنْ لَا يَضِلَّ فِي الدُّنْيَا، وَلَا يَشْقَى فِي الْآخِرَةِ ثُمَّ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ(٢). وَكَمَا فِي الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ(٣) وَغَيْرُهُ(٤) عَنْ عَلِيٍّ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

---

(٢) تفسير الطبري = جامع البيان ط هجر (١٦/ ١٩١) بلفظ "تضمن"، المستدرك على الصحيحين للحاكم (٢/ ٤١٣) ح(٣٤٣٨)، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي ولفظه "من قرأ القرآن واتبع ما فيه هداه الله من الضلالة، ووقاه يوم القيامة سوء الحساب، وذلك بأن الله عز وجل قال: ﴿فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى﴾ [طه: ١٢٣].

(٣) سنن الترمذي ت بشار (٥/ ٢٢)، ح(٢٩٠٦)، وقال الترمذي عقبه: "هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه وإسناده مجهول، وفي الحارث مقال"، وقال عبد الرحمن المعلمي اليماني في تعليقه على الفوائد المجموعة (ص: ٢٩٦) "سنده ضعيف، ومتنه حسن، فلا يتجه الحكم بوضعه".

(٤) فضائل القرآن للفريابي (ص: ١٨٢) ح(٧٩)، مسند أحمد مخرجا ح(٧٠٤)، مسند البزار = البحر الزخار (٣/ ٧٠) ح(٨٣٤)، شعب الإيمان (٣/ ٣٣٥) ح(١٧٨٨)، مصنف ابن أبي شيبة (٦/ ١٢٥) ح(٣٠٠٠٧).

- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «إِنَّهَا سَتَكُونُ فِتَنٌ قُلْتُ: فَمَا الْمَخْرَجُ مِنْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: كِتَابُ اللَّهِ، فِيهِ نَبَأُ مَا قَبْلَكُمْ، وَخَبَرُ مَا بَعْدَكُمْ، وَحُكْمُ مَا بَيْنَكُمْ، هُوَ الْفَصْلُ، لَيْسَ بِالْهَزْلِ، مَنْ تَرَكَهُ مِنْ جَبَّارٍ قَصَمَهُ اللَّهُ، وَمَنِ ابْتَغَى الْهُدَى فِي غَيْرِهِ أَضَلَّهُ اللَّهُ، وَهُوَ حَبْلُ اللَّهِ الْمَتِينُ، وَهُوَ الذِّكْرُ الْحَكِيمُ، وَهُوَ الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ، وَهُوَ الَّذِي لَا تَزِيغُ بِهِ الْأَهْوَاءُ، وَلَا تَلْتَبِسُ بِهِ الْأَلْسُنُ، وَلَا تَنْقَضِي عَجَائِبُهُ، وَلَا يَشْبَعُ مِنْهُ الْعُلَمَاءُ، مَنْ قَالَ بِهِ صَدَقَ، وَمَنْ عَمِلَ بِهِ أُجِرَ، وَمَنْ حَكَمَ بِهِ عَدَلَ، وَمَنْ دَعَا إِلَيْهِ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ»"(٥). إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ، الدَّالَّةِ عَلَى مِثْلِ هَذَا الْمَعْنَى.

فليس سبب ضلالهم عدم وجود الحق، بل الحق موجود وإنما ضلوا بسب تفريطهم في معرفة الحق من خلال الكتاب والسنة، وبسبب

---

(٥) ما بين علامتي التنصيص مأخوذ من درء تعارض العقل والنقل (١/ ٥٤-٥٥)، وهو في الفتاوى الكبرى (١/ ١٤٣)، رسالة في أصول الدين (ص: ٢٦)، مجموع الفتاوى (٣/ ٣١٤) كلها لابن تيمية.

إعراضهم عن النظر في الوحي، واشتغالهم بثقافات أخرى كعلوم اليونان الفلسفية في باب الإلهيات ونحوها.

ولذلك ابتلوا بألوان من الحيرة والشكوك كما سيأتي نقل بعض أقوالهم واعترافاتهم في ذلك. بينما لا يوجد في أهل السنة والجماعة من يشكون من مثل ذلك، بل يعيشون في يقين وطمأنينة بإيمانهم.

وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ دِينًا يَدِينُونَهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُوَافِقًا لِدِينِهِ الَّذِي شَرَعَهُ عَلَى أَلْسِنَةِ رُسُلِهِ – عَلَيْهِمُ السَّلَامُ –.

وخاصة دين الإسلام وذلك لأمرين:

١. لأنه الدين الخاتم وقد حفظه الله من التحريف والتبديل.
٢. وكذلك لأنه ناسخ لما سواه من شرائع الكتب السابقة، والواجب هو العمل بالشرع الأخير الناسخ دون المنسوخ.

ولذلك فإن اليهود والنصارى الذين أصروا على البقاء على دينهم بعد بعثة النبي محمد – صلى الله عليه وسلم – كان إصرارهم ذلك

من موجبات كفرهم، ولا ينفعهم ما يتمسكون به من دينهم؛ لأنه إما منسوخ، وإما محرف.

ونحن المسلمون لا يصح أن نتعبد لله بالمنسوخ من شرعنا، ومن أصر على ذلك مع علمه بنسخه كفر والعياذ بالله، ومن الأمثلة على ذلك:

- أنه - صلى الله عليه وسلم - كان يستقبل بيت المقدس في صلاته أول ما قدم المدينة، ثم أمر باستقبال الكعبة ونسخ استقبال بيت المقدس[٦].

- ومن ذلك أنهم كانوا مأمورين في مكة بالصبر والتحمل والكف عن القتال ثم أذن لهم بالقتال كما في قوله تعالى﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾ [الحج: ٣٩] فنسخ ذلك آية السيف[٧].

---

(٦) كما في صحيح البخاري (٩/ ٨٧)، ح(٧٢٥٢). من حديث البراء - رضي الله عنه -.

(٧) انظر: فهم القرآن (ص: ٤٢٦)، الناسخ والمنسوخ للمقري (ص: ١٠٣-١٠٤)، "وقال ابن العربي: كل ما في القرآن من الصفح عن الكفار والتولي=

فلو أن ناسا أصروا على العمل بالأحكام التي ثبتت قبل الهجرة ورفضوا العمل بما نسخها من الأحكام التي كانت بعد الهجرة لكفروا وانطبق عليهم قوله تعالى ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٨٥]

وَقَدْ نَزَّهَ اللَّهُ – تَعَالَى – نَفْسَهُ عَمَّا يَصِفُهُ بِهِ الْعِبَادُ، إِلَّا مَا وَصَفَهُ بِهِ الْمُرْسَلُونَ بِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ (١٨٠) وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ (١٨١) وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الصافات: ١٨٠ – ١٨٢]. **فَنَزَّهَ نَفْسَهُ سُبْحَانَهُ عَمَّا يَصِفُهُ بِهِ الْكَافِرُونَ، ثُمَّ سَلَّمَ عَلَى الْمُرْسَلِينَ، لِسَلَامَةِ مَا وَصَفُوهُ بِهِ مِنَ النَّقَائِصِ وَالْعُيُوبِ، ثُمَّ حَمِدَ نَفْسَهُ عَلَى تَفَرُّدِهِ بِالْأَوْصَافِ الَّتِي يَسْتَحِقُّ عَلَيْهَا كَمَالَ الْحَمْدِ.**

وَمَضَى عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ الرَّسُولُ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – خَيْرُ الْقُرُونِ، وَهُمُ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، "يُوصِي

والإعراض والكف عنهم فهو منسوخ بآية السيف" الإتقان في علوم القرآن (٣/ ٧٨).

بِهِ الْأَوَّلُ الْآخِرَ وَيَقْتَدِي فِيهِ اللَّاحِقُ بِالسَّابِقِ. وَهُمْ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ بِنَبِيِّهِمْ مُحَمَّدٍ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مُقْتَدُونَ، وَعَلَى مِنْهَاجِهِ سَالِكُونَ، كَمَا قَالَ - تَعَالَى - فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ [يوسف: ١٠٨]. فَإِنْ كَانَ قَوْلُهُ. (وَمَنِ اتَّبَعَنِي) مَعْطُوفًا عَلَى الضَّمِيرِ فِي (أَدْعُو) فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ أَتْبَاعَهُ هُمُ الدُّعَاةُ إِلَى اللَّهِ. وَإِنْ كَانَ مَعْطُوفًا عَلَى الضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ، فَهُوَ صَرِيحٌ أَنَّ أَتْبَاعَهُ هُمْ أَهْلُ الْبَصِيرَةِ فِيمَا جَاءَ بِهِ دُونَ غَيْرِهِمْ، وَكِلَا الْمَعْنَيَيْنِ حَقٌّ"(٨).

وَقَدْ بَلَّغَ الرَّسُولُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الْبَلَاغَ الْمُبِينَ، وَأَوْضَحَ الْحُجَّةَ لِلْمُسْتَبْصِرِينَ، وَسَلَكَ سَبِيلَهُ خَيْرُ الْقُرُونِ.

ثُمَّ خَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ اتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ، وَافْتَرَقُوا، فَأَقَامَ اللَّهُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ مَنْ يَحْفَظُ عَلَيْهَا أُصُولَ دِينِهَا، كَمَا أَخْبَرَ

---

(٨) ما بين علامتي التنصيص مأخوذ من الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة (١/ ١٥٤-١٥٥).

الصَّادِقُ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – بِقَوْلِهِ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ»(٩).

التعريف بأبي جعفر الطحاوي

وَمِمَّنْ قَامَ بِهَذَا الْحَقِّ مِنْ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ: الْإِمَامُ أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَامَةَ الْأَزْدِيُّ الطَّحَاوِيُّ، تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ، بَعْدَ الْمِائَتَيْنِ، فَإِنَّ مَوْلِدَهُ سَنَةَ تِسْعٍ وَثَلَاثِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَوَفَاتُهُ سَنَةَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ.

(٩) صحيح البخاري (٤/ ٢٠٧) ح(٣٦٤١)، (٩/ ١٠١)،ح(٧٣١١)، صحيح مسلم (٣/ ١٥٢٣)، ح(١٩٢٠) واللفظ له.

فَأَخْبَرَ – رَحِمَهُ اللَّهُ – عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَفُ، وَنَقَلَ عَنِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ بْنِ ثَابِتٍ الْكُوفِيِّ(١٠)، وَصَاحِبَيْهِ أَبِي يُوسُفَ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْحِمْيَرِيِّ الْأَنْصَارِيِّ(١١)، وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيِّ(١٢) – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ – مَا كَانُوا يَعْتَقِدُونَ مِنْ أُصُولِ الدِّينِ، وَيَدِينُونَ بِهِ رَبَّ الْعَالَمِينَ.

---

(١٠) صاحب المذهب الحنفي ولد: سنة ثمانين، في حياة صغار الصحابة. ورأى: أنس بن مالك لما قدم عليهم الكوفة، ولم يثبت له حرف عن أحد منهم. وقال الفقيه أبو عبد الله الصيمري: لم يقبل العهد بالقضاء، فضرب، وحبس، ومات في السجن. توفي: شهيدا، مسقيا، في سنة خمسين ومائة، وله سبعون سنة. انظر: سير أعلام النبلاء ط الرسالة (٦/ ٣٩٠-٤٠٣).

(١١) ولد أبو يوسف بالكوفة سنة ثلاث عشرة ومائة، وطلب العلم سنة ثلاث وثلاثين، وأبو يوسف هو أول من لقب قاضي القضاة، وكان عظيم الرتبة عند هارون الرشيد، قال بشر بن الوليد: مات أبو يوسف يوم الخميس لخمس خلون من ربيع الأول سنة اثنتين وثمانين ومائة، وقال غيره في ربيع الآخر، وعاش سبعين سنة إلا سنة. انظر: تاريخ الإسلام ت تدمري (١٢/ ٤٩٦-٥٠٣).

(١٢) محمد بن الحسن ابن فرقد، العلامة، فقيه العراق، أبو عبد الله الشيباني، الكوفي، صاحب أبي حنيفة. ولد بواسط، ونشأ بالكوفة. وأخذ عن أبي حنيفة

وَكُلَّمَا بَعُدَ الْعَهْدُ، ظَهَرَتِ الْبِدَعُ، وَكَثُرَ التَّحْرِيفُ الَّذِي سَمَّاهُ أَهْلُهُ تَأْوِيلًا لِيُقْبَلَ، وَقَلَّ مَنْ يَهْتَدِي إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَ التَّحْرِيفِ وَالتَّأْوِيلِ. إِذْ قَدْ يُسَمَّى صَرْفُ الْكَلَامِ عَنْ ظَاهِرِهِ إِلَى مَعْنًى آخَرَ يَحْتَمِلُهُ اللَّفْظُ فِي الْجُمْلَةِ تَأْوِيلًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثَمَّ قَرِينَةٌ تُوجِبُ ذَلِكَ، وَمِنْ هُنَا حَصَلَ الْفَسَادُ. فَإِذَا سَمَّوْهُ تَأْوِيلًا قُبِلَ وَرَاجَ عَلَى مَنْ لَا يَهْتَدِي إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا.

ومن أمثلة تحريفهم أنهم قالوا في ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] استولى، وفي ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ (٢٢) إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾

بعض الفقه، وتمم الفقه على القاضي أبو يوسف. أخذ عنه: الشافعي -فأكثر جدا- قال ابن سعد: أصله جزري، سكن أبوه الشام، ثم ولد له محمد سنة اثنتين وثلاثين ومائة. غلب عليه الرأي، وسكن بغداد. ولي القضاء للرشيد بعد القاضي أبي يوسف، وكان مع تبحره في الفقه، يضرب بذكائه المثل. توفي إلى رحمة الله سنة تسع وثمانين ومائة، بالري. انظر: سير أعلام النبلاء ط الحديث (٧/ ٥٥٥) تاريخ الإسلام ت تدمري (١٢/ ٣٥٨-٣٦٢) كلاهما للذهبي.

[القيامة: ٢٢، ٢٣] منتظرة لثواب ربها، وقالوا في ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] قدرتاه أو نعمتاه، وقالوا في ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧] ذاته وجحدوا أن يكون له وجها، وقالوا في ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] جاء أمر ربك، إلى غير ذلك من التحريف، والذي هو من طرائق اليهود كما قال تعالى: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ [النساء: ٤٦].

فَاحْتَاجَ الْمُؤْمِنُونَ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى إِيضَاحِ الْأَدِلَّةِ، وَدَفْعِ الشُّبَهِ الْوَارِدَةِ عَلَيْهَا، وَكَثُرَ الْكَلَامُ وَالشَّغَبُ، وَسَبَبُ ذَلِكَ إِصْغَاؤُهُمْ إِلَى شُبَهِ الْمُبْطِلِينَ، وَخَوْضُهُمْ فِي الْكَلَامِ الْمَذْمُومِ، الَّذِي عَابَهُ السَّلَفُ، وَنَهَوْا عَنِ النَّظَرِ فِيهِ وَالِاشْتِغَالِ بِهِ وَالْإِصْغَاءِ إِلَيْهِ، امْتِثَالًا لِأَمْرِ رَبِّهِمْ، حَيْثُ قَالَ: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ [الأنعام: ٦٨] **فَإِنَّ مَعْنَى الْآيَةِ يَشْمَلُهُمْ.**

وَكُلٌّ مِنَ التَّحْرِيفِ وَالِانْحِرَافِ عَلَى مَرَاتِبَ: فَقَدْ يَكُونُ كُفْرًا، وَقَدْ يَكُونُ فِسْقًا، وَقَدْ يَكُونُ مَعْصِيَةً، وَقَدْ يَكُونُ خَطَأً.

هذه قاعدة مهمة ينبغي مراعاتها في باب الحكم على التحريف والانحراف، وهي معرفة التفاوت بين المسائل، التي قد يقع بعض الناس في تحريفها أو الانحراف عنها، ولذلك فاللذين حرفوا أو انحرفوا عن الدين ليسوا سواء، بل هم يتفاوتون بتفاوت المسائل التي وقع فيها ذلك التحريف والانحراف، وباختلاف مقاصد الواقعين في ذلك التحريف أو الانحراف.

نَبِيُّنَا مُحَمَّدٌ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - خَاتَمُ الْأَنْبِيَاءِ

فَالْوَاجِبُ اتِّبَاعُ الْمُرْسَلِينَ، وَاتِّبَاعُ مَا أَنْزَلَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ. وَقَدْ خَتَمَهُمُ اللَّهُ بِمُحَمَّدٍ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فَجَعَلَهُ آخِرَ الْأَنْبِيَاءِ، وَجَعَلَ كِتَابَهُ مُهَيْمِنًا عَلَى مَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنْ كُتُبِ السَّمَاءِ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ، وَجَعَلَ دَعْوَتَهُ عَامَّةً لِجَمِيعِ الثَّقَلَيْنِ، الْجِنِّ وَالْإِنْسِ، بَاقِيَةً إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَانْقَطَعَتْ بِهِ حُجَّةُ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ.

وَقَدْ بَيَّنَ اللَّهُ بِهِ كُلَّ شَيْءٍ، وَأَكْمَلَ لَهُ وَلِأُمَّتِهِ الدِّينَ خَبَرًا وَأَمْرًا، وَجَعَلَ طَاعَتَهُ طَاعَةً لَهُ، وَمَعْصِيَتَهُ مَعْصِيَةً لَهُ، وَأَقْسَمَ بِنَفْسِهِ

أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوهُ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ، وَأَخْبَرَ أَنَّ الْمُنَافِقِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى غَيْرِهِ، وَأَنَّهُمْ إِذَا دَعَوْا إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ – وَهُوَ الدُّعَاءُ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ – صَدُّوا صُدُودًا، وَأَنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ إِنَّمَا أَرَادُوا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا.

كَمَا يَقُولُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْمُتَكَلِّمَةِ وَالْمُتَفَلْسِفَةِ وَغَيْرِهِمْ: إِنَّمَا نُرِيدُ أَنْ نَحُسَّ الْأَشْيَاءَ بِحَقِيقَتِهَا، أَيْ: نُدْرِكَهَا وَنَعْرِفَهَا، وَنُرِيدُ التَّوْفِيقَ بَيْنَ الدَّلَائِلِ الَّتِي يُسَمُّونَهَا الْعَقْلِيَّاتِ – وَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ: جَهْلِيَّاتٌ – وَبَيْنَ الدَّلَائِلِ النَّقْلِيَّةِ الْمَنْقُولَةِ عَنِ الرَّسُولِ، أَوْ نُرِيدُ التَّوْفِيقَ بَيْنَ الشَّرِيعَةِ وَالْفَلْسَفَةِ(١٣).

---

(١٣) كابن سينا وابن رشد الحفيد وأمثالهما، وكما سلك نحوا من ذلك أهل الوحدة والحلول: كابن عربي وابن سبعين وابن قسي صاحب خلع النعلين وأمثال هؤلاء. انظر: الصفدية (١/ ١٦٠) ومن ذلك (رسائل إخوان الصفا) وهو من كتب الإسماعيلية الباطنية حيث زعم واضعوها "أنهم جمعوا بها بين الشريعة والفلسفة، فضلوا وأضلوا" الفتاوى الكبرى لابن تيمية (١/ ٧٠)، وانظر: مجموع الفتاوى (٤/ ١١٩).

وَكَمَا يَقُولُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْمُبْتَدِعَةِ، مِنَ الْمُتَنَسِّكَةِ وَالْمُتَصَوِّفَةِ: إِنَّمَا نُرِيدُ الْأَعْمَالَ(١٤) بِالْعَمَلِ الْحسَنِ، وَالتَّوْفِيق بَيْنَ الشَّرِيعَةِ وَبَيْنَ مَا يَدَّعُونَهُ مِنَ الْبَاطِلِ، الَّذِي يُسَمُّونَهُ: حَقَائِقَ وَهِيَ جَهْلٌ وَضَلَالٌ. وَكَمَا يَقُولُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْمُتَمَلِّكَةِ وَالْمُتَأَمِّرَةِ: إِنَّمَا نُرِيدُ الْإِحْسَانَ بِالسِّيَاسَةِ الْحَسَنَةِ، وَالتَّوْفِيق بَيْنَهَا وَبَيْنَ الشَّرِيعَةِ وَنَحْوَ ذَلِكَ.

وقد ظهر في عصرنا من يقول أن السياسة ليس فيها تشريعات مفصلة، بل هي منطقة حرة خاضعة لاجتهادات السياسيين لا لنصوص الشريعة، ولا شك أن هذا ضلال مبين. بل السياسة كلها محكومة بشرع الله – عز وجل – ولا يوجد مجال من مجالات الحياة ليس فيه شرع.

---

(١٤) قال شيخنا – رحمه الله –: العبارة غير مستقيمة.

مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ يَدْخُلُ فِيهِ كُلُّ حَقٍّ وَهُوَ كَافٍ كَامِلٌ

وَكُلُّ مَنْ طَلَبَ أَنْ يُحَكِّمَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ الدِّينِ غَيْرَ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ، وَيَظُنُّ أَنَّ ذَلِكَ حَسَنٌ، وَأَنَّ ذَلِكَ جَمْعٌ بَيْنَ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ وَبَيْنَ مَا يُخَالِفُهُ – فَلَهُ نَصِيبٌ مِنْ ذَلِكَ، بَلْ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ كَافٍ كَامِلٌ، يَدْخُلُ فِيهِ كُلُّ حَقٍّ، وَإِنَّمَا وَقَعَ التَّقْصِيرُ مِنْ كَثِيرٍ مِنَ الْمُنْتَسِبِينَ إِلَيْهِ، فَلَمْ يَعْلَمُوا مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأُمُورِ الْكَلَامِيَّةِ الِاعْتِقَادِيَّةِ، وَلَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْوَالِ الْعِبَادِيَّةِ، وَلَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْإِمَارَةِ السِّيَاسِيَّةِ، أَوْ نَسَبُوا إِلَى شَرِيعَةِ الرَّسُولِ، بِظَنِّهِمْ وَتَقْلِيدِهِمْ مَا لَيْسَ مِنْهَا، وَأَخْرَجُوا عَنْهَا كَثِيرًا مِمَّا هُوَ مِنْهَا(١).

فَبِسَبَبِ جَهْلِ هَؤُلَاءِ وَضَلَالِهِمْ وَتَفْرِيطِهِمْ، وَبِسَبَبِ عُدْوَانِ أُولَئِكَ وَجَهْلِهِمْ وَنِفَاقِهِمْ، كَثُرَ النِّفَاقُ، وَدَرَسَ كَثِيرٌ مِنْ عِلْمِ الرِّسَالَةِ.

بَلِ إنما يكون الْبَحْثُ التَّامُّ، وَالنَّظَرُ الْقَوِيُّ، وَالِاجْتِهَادُ الْكَامِلُ، فِيمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لِيُعْلَمَ وَيُعْتَقَدَ،

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٩/ ٣٠٨).

وَيُعْمَلَ بِهِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، فَيَكُونَ قَدْ تُلِيَ حَقَّ تِلَاوَتِهِ، وَأَنْ لَا يُهْمَلَ مِنْهُ شَيْءٌ.

وَإِنْ كَانَ الْعَبْدُ عَاجِزًا عَنْ مَعْرِفَةِ بَعْضِ ذَلِكَ، أَوِ الْعَمَلِ بِهِ، فَلَا يَنْهَى عَمَّا عَجَزَ عَنْهُ مِمَّا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ بَلْ حَسْبُهُ أَنْ يَسْقُطَ عَنْهُ اللَّوْمُ لِعَجْزِهِ، لَكِن عَلَيْهِ أَنْ يَفْرَحَ بِقِيَامِ غَيْرِهِ بِهِ، وَيَرْضَى بِذَلِكَ، وَيَوَدَّ أَنْ يَكُونَ قَائِمًا بِهِ، وَأَنْ لَا يُؤْمِنَ بِبَعْضِهِ وَيَتْرُكَ بَعْضَهُ، بَلْ يُؤْمِنُ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ، وَأَنْ يُصَانَ عَنْ أَنْ يُدْخِلَ فِيهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ، مِنْ رِوَايَةٍ أَوْ رَأْيٍ، أَوْ يَتَّبِعَ مَا لَيْسَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، اعْتِقَادًا أَوْ عَمَلًا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٤٢].

وَهَذِهِ كَانَتْ طَرِيقَةَ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ، وَهِيَ طَرِيقَةُ التَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ. وَأَوَّلُهُمُ السَّلَفُ الْقَدِيمُ مِنَ التَّابِعِينَ الْأَوَّلِينَ، ثُمَّ مَنْ بَعْدَهُمْ. وَمِنْ هَؤُلَاءِ أَئِمَّةُ الدِّينِ الْمَشْهُودِ لَهُمْ عِنْدَ الْأُمَّةِ الْوَسَطِ بِالْإِمَامَةِ.

وهذه قاعدة مهمة في باب السلوك، وهي أنك إذا عجزت عن قول الحق وقاله غيرك، فلا تقم بمحاربته، والوقوف ضده، بل الأصل أن تعينه على ذلك، أما أن تقف ضده فهذا من الحسد، وهو يشبه حال اليهود الذين غيروا الدين وبدلوه وحرفوه وصاروا في حالة يرثى لها، فلما جاء النبي - صلى الله عليه وسلم - يدعو إلى الدين الحق، طار صوابهم، وقاموا فوقفوا ضده، وشهدوا للمشركين من عبدة الأصنام أنهم أهدى وأصح طريقا من محمد - صلى الله عليه وسلم - حتى أنزل الله - تعالى - قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَؤُلَاءِ أَهْدَى مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلًا﴾ [النساء: ٥١] فلعنهم الله على هذه الشهادة شهادة الزور المزيفة ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ وَمَنْ يَلْعَنِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ نَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٢].

نُقُولٌ عَنِ السَّلَفِ فِي ذَمِّ عِلْمِ الْكَلَامِ

فَعَنْ أَبِي يُوسُفَ – رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى – أَنَّهُ قَالَ لِبِشْرٍ الْمَرِيسِيِّ: الْعِلْمُ بِالْكَلَامِ هُوَ الْجَهْلُ، وَالْجَهْلُ بِالْكَلَامِ هُوَ الْعِلْمُ وَإِذَا صَارَ الرَّجُلُ رَأْسًا فِي الْكَلَامِ قِيلَ: زِنْدِيقٌ، أَوْ رُمِيَ بِالزَّنْدَقَةِ[٢].

فمن العلم ما يكون ضلالا، وبعض العلوم جهل كعلم الكلام، الذي يتكلمون فيه على الجوهر والعرض، ويقسمون الموجودات إلى قسمين الأجسام والأعراض، ويطيلون الكلام في تقرير ذلك، ثم يقولون أن الله لا يمكن أن يكون جسما ولا يمكن أن يكون عرضا، ويطيلون الكلام في ذلك بما لا فائدة فيه، ويكفيك ما في القرآن من مثل قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ (٣) وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٣، ٤].

---

(٢) رواه الخطيب بسنده في تاريخ بغداد وذيوله ط العلمية (٧/ ٦٦).

وتكملة قول أبي يوسف: **(وَإِذَا صَارَ الرَّجُلُ رَأْسًا فِي الْكَلَامِ قِيلَ: زِنْدِيقٌ، أَوْ رُمِيَ بِالزَّنْدَقَةِ)** لأنه يحصل عندهم تعارض بين ما يقرره القرآن في صفات الله – تعالى – وبين ما تقرر في أذهانهم من السلوب التي استقوها من علم الكلام من كونه – تعالى – مخالف للحوادث، ولا يوجد في مكان، ولا يمر عليه زمان ونحو ذلك.

ثم يجدون القرآن يقرر علو الله على خلقه، وأنه مستو على العرش فوق السماوات السبع، ويجدون القرآن يقرر ثبوت الصفات لله – تعالى – كصفة الحياة والعلم والقدرة، وهم يسمون ذلك أعراضا.

فبحثوا لذلك عن تأويلات، وربما أوقعهم ذلك في الزندقة، وعدم اعتقاد ما في القرآن، حتى وصلوا إلى القول بأن العقيدة لا تؤخذ من القرآن ولا من السنة، لأنها أدلة لفظية لا تفيد اليقين[٣] في

(٣) وقد سمى ابن القيم هذه الشبهة منجنيقا نصبت لهدم حصن الوحي، كما سماها طاغوتا، وأجاب عنها وبين زيفها من ثلاثة وسبعين وجها انظر: الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة له (٢/٦٣٣– ٧٩٤).

زعمهم، ومنهم من قال إذا تعارض العقل والنقل قدم العقل على النقل[٤]، فأوصلهم ذلك إلى الزندقة والعياذ بالله.

أَرَادَ بِالْجَهْلِ بِهِ اعْتِقَادَ عَدَمِ صِحَّتِهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ عِلْمٌ نَافِعٌ، أَوْ أَرَادَ بِهِ الْإِعْرَاضَ عَنْهُ أَوْ تَرْكَ الِالْتِفَاتِ إِلَى اعْتِبَارِهِ. فَإِنَّ ذَلِكَ يَصُونُ عِلْمَ الرَّجُلِ وَعَقْلَهُ، فَيَكُونُ عِلْمًا بِهَذَا الِاعْتِبَارِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَعَنْهُ أَيْضًا أَنَّهُ قَالَ: مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ بِالْكَلَامِ تَزَنْدَقَ، وَمَنْ طَلَبَ الْمَالَ بِالْكِيمْيَاءِ أَفْلَسَ وَمَنْ طَلَبَ غَرِيبَ الْحَدِيثِ كَذَبَ[٥].

---

(٤) وقد نقض هذه الشبهة شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه الحافل درء تعارض العقل والنقل ولخص منه ابن قيم الجوزية بعض الأجوبة في كتابه الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة فذكر أكثر من مائتين وأربعين وجها وذلك من (٣/٧٩٥- إلى نهاية الجزء الرابع تقريبا).

(٥) رواه الهروي بسنده في ذم الكلام وأهله (٥/ ٢٠٢) عن أبي يوسف، وروي مثله عن مالك بن أنس (٥/ ٧١) برقم(٨٥٩)، وجزم الذهبي بثبوته عن أبي يوسف كما في العلو للعلي الغفار (ص: ١٥١)، وهو بلفظ (من طلب الدين..)

كان عند بعض الناس - قديما - أنه يمكن تغيير المواد العادية إلى مواد ثمينة؛ عن طريق شيء من المعالجات، فينفق أمواله في تلك التجارب ليحول المعدن العادي إلى ذهب مثلا، فلا يتحول ذلك المعدن إلى ذهب، ولا يسلم له ماله فيُفْلس.

وقول أبي يوسف: **(وَمَنْ طَلَبَ غَرِيبَ الْحَدِيثِ كَذَبَ)**. وذلك لأن الأحاديث الثابتة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - يتداولها أهل العلم، ولها أسانيد معروفة، ورجالها معروفون بالثقة والضبط، فإذا جاء شخص بأحاديث غريبة أسانيدها غير معروفة عن أهل الشأن، ورواتها مجهولون، فالأحاديث الصحيحة منتشرة في الصحيحين والسنن ونحوها من الكتب المشتهرة التي تلقتها الأمة بالقبول، فمن أتى بحديث من كتاب غير معروف، فهذا من الغريب الذي في الغالب لا تكون أسانيده محفوظة، ويكون فيها

الضعيف والمكذوب، وإذا حدث به فيكون قد شارك في رواية ذلك المكذوب[٦].

وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ – رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى –: حُكْمِي فِي أَهْلِ الْكَلَامِ أَنْ يُضْرَبُوا بِالْجَرِيدِ وَالنِّعَالِ، وَيُطَافَ بِهِمْ فِي الْعَشَائِرِ وَالْقَبَائِلِ، وَيُقَالُ: هَذَا جَزَاءُ مَنْ تَرَكَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَأَقْبَلَ عَلَى كَلَامِ[٧]. وَقَالَ – أَيْضًا رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى – (شِعْرًا)[٨]:

كُلُّ الْعُلُومِ سِوَى الْقُرْآنِ مَشْغَلَةٌ إِلَّا الْحَدِيثَ وَإِلَّا الْفِقْهَ فِي الدِّينِ
الْعِلْمُ مَا كَانَ فِيهِ قَالَ حَدَّثَنَا وَمَا سِوَى ذَاكَ وَسْوَاسُ الشَّيَاطِينِ

هذا منهج السلف فيمن خرج عن العلم الصحيح إلى البدع والمحدثات، أن يؤخذ على يده ويمنع، أو يؤدب، أو يحبس، أو نحو

---

(٦) كما روى مسلم في مقدمة صحيحه (١/ ٨) «من حدث عني بحديث يرى أنه كذب، فهو أحد الكاذبين».

(٧) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٤١) برقم(١٧٩٤)، جمع الجيوش والدساكر على ابن عساكر (ص: ٦٧).

(٨) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (١/ ٢٩٧).

ذلك، حتى لا يدخل في الشبهات فيضل نفسه ويضل غيره، لأن هذه الأمة رحمة بالناس، فتقودهم إلى الجنة طوعا وكرها.

لكن أين نحن من ذلك اليوم في ظل الديمقراطية، والتي تقرر حرية الرأي والقول والمعتقد، وتمنع مِنْ مَنْعِ الناس من التعبير عن مراداتهم مهما كانت مخالفة للشرع؟!.

فالديمقراطية: هي حكم الشعب نفسه بنفسه(٩)؛ ولتعرف خطورة وفساد الديمقراطية لك أن تطالع كتابنا (تحذير البرية من مفاسد الديمقراطية) حيث ذكرنا من مفاسدها ما يزيد على مائة مفسدة في أبواب الاعتقاد، والنظر والاستدلال، والاجتماع، والاقتصاد، والثقافة، والفكر، والسياسة ونحوها من الأبواب.

---

(٩) (تحذير البرية من مفاسد الديمقراطية ص: ١٤).

وَذَكَرَ الْأَصْحَابُ فِي الْفَتَاوَى: أَنَّهُ لَوْ أَوْصَى لِعُلَمَاءِ بَلَدِهِ: لَا يَدْخُلُ الْمُتَكَلِّمُونَ[١٠]، وَلَوْ أَوْصَى إِنْسَانٌ أَنْ يُوقَفَ مِنْ كُتُبِهِ مَا هُوَ مِنْ كُتُبِ الْعِلْمِ، فَأَفْتَى السَّلَفُ أَنْ يُبَاعَ مَا فِيهَا مِنْ كُتُبِ الْكَلَامِ[١١].

لأنها ليست بعلم.

ذُكِرَ ذَلِكَ بِمَعْنَاهُ فِي الْفَتَاوَى الظَّهِيرِيَّةِ[١٢]. فَكَيْفَ يُرَامُ الْوُصُولُ إِلَى عِلْمِ الْأُصُولِ، بِغَيْرِ اتِّبَاعِ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ؟!

---

(١٠) انظر: البحر الرائق شرح كنز الدقائق ومنحة الخالق وتكملة الطوري (٨/ ٤٨٠).

(١١) انظر: المصدر السابق (٨/ ٥١٨).

(١٢) الفتاوى الظهيرية لظهير الدين، أبي بكر: محمد بن أحمد القاضي، المحتسب ببخارا، البخاري، الحنفي. المتوفى: سنة ٦١٩، تسع عشرة وستمائة. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (٢/ ١٢٢٦) ولا يزال مخطوطا كما ذكر ذلك عمر كحالة في معجم المؤلفين (٨/ ٣٠٣)، وقد صدرت بعد عام ١٤٢٣للهجرة ثلاث رسائل جامعية في تحقيقه وصلت إلى نهاية كتاب الحج.

وَلَقَدْ أَحْسَنَ الْقَائِلُ(١٣):

أَيُّهَا الْمُغْتَدِي لِيَطْلُبَ عِلْمًا   كُـلُّ عِلْمٍ عَبْـدٌ لِعِلْمِ الرَّسُـــولِ

تَطْلُبُ الْفَرْعَ كَيْ تُصَحِّحَ أَصْلًا   كَيْفَ أَغْفَلْتَ عِلْمَ أَصْلِ الْأُصُولِ

وَنَبِيُّنَا - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أُوتِيَ فَوَاتِحَ الْكَلِمِ وَخَوَاتِمَهُ وَجَوَامِعَهُ، فَبُعِثَ بِالْعُلُومِ الْكُلِّيَّةِ وَالْعُلُومِ الْأَوَّلِيَّةِ وَالْآخِرِيَّةِ عَلَى أَتَمِّ الْوُجُوهِ.

وَلَكِنْ كُلَّمَا ابْتَدَعَ شَخْصٌ بِدْعَةً اتَّسَعُوا فِي جَوَابِهَا، فَلِذَلِكَ صَارَ كَلَامُ الْمُتَأَخِّرِينَ كَثِيرًا، قَلِيلَ الْبَرَكَةِ، بِخِلَافِ كَلَامِ الْمُتَقَدِّمِينَ، فَإِنَّهُ قَلِيلٌ، كَثِيرُ الْبَرَكَةِ، لَا كَمَا يَقُولُهُ ضُلَّالُ

---

(١٣) ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية انظر: رسالة الفرقان بين الحق والباطل (ص: ٧٣) وهو في مجموع الفتاوى (١٣/ ١٥٨)، وجاء في تاريخ بغداد وذيوله ط العلمية (١/ ٣٦٠) أن أبا عبد الله بن مجاهد المتكلم أنشد لبعضهم:

أيها المغتدي ليطلب علما   كـل علم عبـد لعلم الكلام

تطلب الفقه كي تصـــحح حكما   ثم أغفـلــت مـنزل الأحـكـام

فلعل ما ذكره المؤلف هنا مما عارض به علماء السنة أشعار المتكلمين.

الْمُتَكَلِّمِينَ وَجَهَلَتُهُمْ: إِنَّ طَرِيقَةَ الْقَوْمِ أَسْلَمُ، وَإِنَّ طَرِيقَتَنَا أَحْكَمُ وَأَعْلَمُ(١٤).

يقولون أن طريقة الصحابة أسلم؛ لأنهم كانوا يؤمنون هكذا، بدون بحث ونظر، وإنما بالتسليم للنص، وأما نحن فنبحث وكذا وكذا! ولا شك أن هذا القول غلط من قائله، لا يجوز لأحد من المسلمين أن يعتقد أنه سيكون في العقيدة أعلم من الصحابة، لأن الصحابة تعلموا من الرسول - صلى الله عليه وسلم - هو شيخهم، أما أنت فمن أنت؟ ومن شيخك؟!.

وَلا كَمَا يَقُولُهُ مَنْ لَمْ يُقَدِّرْهُمْ قَدْرَهُمْ مِنَ الْمُنْتَسِبِينَ إِلَى الْفِقْهِ: إِنَّهُمْ لَمْ يَتَفَرَّغُوا لِاسْتِنْبَاطِهِ، وَضَبْطِ قَوَاعِدِهِ وَأَحْكَامِهِ اشْتِغَالًا مِنْهُمْ بِغَيْرِهِ! وَالْمُتَأَخِّرُونَ تَفَرَّغُوا لِذَلِكَ، فَهُمْ أَفْقَهُ!! فَكُلُّ

---

(١٤) انظر بيان الباعث للنفاة على هذه المقالة والنقض لها في: درء تعارض العقل والنقل (٥/ ٣٧٨)، وانظر: مجموع الفتاوى (٤/ ١٥٧)، مجموع الفتاوى (٥/ ٨ - ١٢).

هَؤُلَاءِ مَحْجُوبُونَ عَنْ مَعْرِفَةِ مَقَادِيرِ السَّلَفِ، وَعُمْقِ عُلُومِهِمْ، وَقِلَّةِ تَكَلُّفِهِمْ، وَكَمَالِ بَصَائِرِهِمْ.

وَتَاللَّهِ مَا امْتَازَ عَنْهُمُ الْمُتَأَخِّرُونَ إِلَّا بِالتَّكَلُّفِ وَالِاشْتِغَالِ بِالْأَطْرَافِ الَّتِي كَانَتْ هِمَّةُ الْقَوْمِ مُرَاعَاةَ أُصُولِهَا، وَضَبْطَ قَوَاعِدِهَا، وَشَدَّ مَعَاقِدِهَا، وَهِمَمُهُمْ مُشَمَّرَة إِلَى الْمَطَالِبِ الْعَالِيَةِ فِي كُلِّ شَيْءٍ. فَالْمُتَأَخِّرُونَ فِي شَأْنٍ، وَالْقَوْمُ فِي شَأْنٍ آخَرَ، وَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا.

وَقَدْ شَرَحَ هَذِهِ الْعَقِيدَةَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَلَكِنْ رَأَيْتُ بَعْضَ الشَّارِحِينَ قَدْ أَصْغَى إِلَى أَهْلِ الْكَلَامِ الْمَذْمُومِ، وَاسْتَمَدَّ مِنْهُمْ، وَتَكَلَّمَ بِعِبَارَاتِهِمْ(١٥).

---

(١٥) وممن شرحها على طريقة المتكلمين:

١. نجم الدين منكوبرس بن يلنقج عبد الله التركي المتوفى سنة ٦٥٢. ديوان الإسلام (٤/ ١٣٠).

٢. هبة الله بن أحمد بن معلى بن محمود شجاع الدين التركستاني المتوفى سنة ٧٣٣. معجم المؤلفين (١٣/ ١٣٤).

كَرَاهَةُ السَّلَفِ التَّكَلُّمَ بِأَلْفَاظٍ لِاشْتِمَالِهَا عَلَى حَقٍّ وَبَاطِلٍ

وَالسَّلَفُ لَمْ يَكْرَهُوا التَّكَلُّمَ بِالْجَوْهَرِ وَالْجِسْمِ وَالْعَرَضِ وَنَحْوِ ذَلِكَ لِمُجَرَّدِ كَوْنِهِ اصْطِلَاحًا جَدِيدًا عَلَى مَعَانٍ صَحِيحَةٍ، كَالِاصْطِلَاحِ عَلَى أَلْفَاظٍ لِعُلُومٍ صَحِيحَةٍ، وَلَا كَرِهُوا أَيْضًا الدَّلَالَةَ عَلَى الْحَقِّ وَالْمُحَاجَّةِ لِأَهْلِ الْبَاطِلِ.

ربما قال البعض لا ينبغي الكلام في هذه المواضيع، وذكر هذه المصطلحات؛ ولكن يقال له أهل الأهواء ينشرونها ويدرسونها صبح مساء، والمكتبات اليوم مملوءة بالكتب المشتملة على تلك المصطلحات الكلامية، وربما وقعت في يد شخص لا يعرف ما

---

٣. محمود بن أحمد بن مسعود القونوي الدمشقي الحنفي، المعروف بابن السراج المتوفى سنة (٧٧١هـ) وسمى شرحه "القلائد في شرح العقائد". الدليل إلى المتون العلمية (ص: ٢٠٥).

٤. عمر بن إسحاق الهندي الغزنوي المتوفى سنة (٧٧٣هـ) واسمه "شرح عقائد الطحاوي" الدليل إلى المتون العلمية (ص: ٢١٠).

٥. محمد بن محمد بن محمود أكمل الدين البابرتي، المتوفى سنة (٧٨٦هـ) المسمى "شرح عقيدة أهل السنة والجماعة" الدليل إلى المتون العلمية (ص: ٢٠٥)، معجم المؤلفين (١١/ ٢٩٨)، وغيرهم.

فيها من الشر والباطل، فكان لا بد من بيان حقيقة تلك العبارات والمصطلحات حتى لا تروج.

ولا بد من معرفة الشر للحذر من الوقوع فيه، والمناظرة والمحاجة سنة قرآنية ألم يقل الله تعالى عن إبراهيم ﴿وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ (٨٠) وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (٨١)الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ (٨٢) وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ(٨٣)﴾ [الأنعام: ٨٠، ٨٣]، وقال تعالى: ﴿وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [العنكبوت: ٤٦]، فالمناقشة والمجادلة لنصرة الحق مطلوبة. نعم كان بالإمكان التعرف على الحق من خلال الوحي والاشتغال به

فقط؛ ولكن لما ظهرت البدع كان لا بد من ردها، وأن يستخدم في ردها أكثر من أسلوب وطريق جاءت به الشريعة أو أقرته. انظر الدرء(١٦).

بَلْ كَرِهُوهُ لِاشْتِمَالِهِ عَلَى أُمُورٍ كَاذِبَةٍ مُخَالِفَةٍ لِلْحَقِّ، وَمِنْ ذَلِكَ مُخَالَفَتُهَا لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَلِهَذَا لَا تَجِدُ عِنْدَ أَهْلِهَا مِنَ الْيَقِينِ وَالْمَعْرِفَةِ مَا عِنْدَ عَوَامِّ الْمُؤْمِنِينَ، فَضْلًا عَنْ عُلَمَائِهِمْ.

وَلِاشْتِمَالِ مُقَدِّمَاتِهِمْ عَلَى الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، كَثُرَ الْمِرَاءُ وَالْجِدَالُ، وَانْتَشَرَ الْقِيلُ وَالْقَالُ، وَتَوَلَّدَ لَهُمْ عَنْهَا مِنَ الْأَقْوَالِ الْمُخَالِفَةِ لِلشَّرْعِ الصَّحِيحِ وَالْعَقْلِ الصَّرِيحِ مَا يَضِيقُ عَنْهُ الْمَجَالُ. وَسَيَأْتِي لِذَلِكَ زِيَادَةُ بَيَانٍ عِنْدَ قَوْلِهِ: (فَمَنْ رَامَ عِلْمَ مَا حُظِرَ عَنْهُ عِلْمُهُ..).

(١٦) أي: كتاب (درء تعارض العقل والنقل) لشيخ الإسلام ابن تيمية، وليس المقصود موضعا محددا من الكتاب وإنما النظر في منهج شيخ الإسلام الذي سار عليه في عامة كتابه هذا ونحوه من كتبه.

وَقَدْ أَحْبَبْتُ أَنْ أَشْرَحَهَا سَالِكًا طَرِيقَ السَّلَفِ فِي عِبَارَاتِهِمْ، وَأَنْسُجَ عَلَى مِنْوَالِهِمْ، مُتَطَفِّلًا عَلَيْهِمْ، لَعَلِّي أَنْ أُنْظَمَ فِي سِلْكِهِمْ، وَأُدْخَلَ فِي عِدَادِهِمْ، وَأُحْشَرَ فِي زُمْرَتِهِمْ ﴿مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩].

وَلَمَّا رَأَيْتُ النُّفُوسَ مَائِلَةً إِلَى الِاخْتِصَارِ، آثَرْتُهُ عَلَى التَّطْوِيلِ وَالْإِسْهَابِ(١٧). ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨]. وَهُوَ حَسْبُنَا وَنِعْمَ الْوَكِيلُ.

---

(١٧) ومع ذلك فقد "طبع لهذا الشرح عدة مختصرات منها: .

أ-"أصول العقيدة الإسلامية التي قررها أبو جعفر الطحاوي مع منتخبات اختاره عبد المنعم بن صالح العلي العزي من شرح العلامة علي ابن أبي العز الأذرعي، نشرته دار الوفاء للطباعة والنشر في مصر سنة (١٤٠٤هـ).

ب- "تهذيب شرح الطحاوية" للدكتور محمد صلاح محمد الصاوي، نشرته دار الفرقان في مصر سنة (١٤٠١هـ) اختصره وأعاد ترتيب موضوعاته على حديث جبريل المشهور كما ذكر ذلك في المقدمة.

ج- " المنحة الإلهية في تهذيب شرح الطحاوية " للإمام علي بن أبي العز الحنفي، أعده وخرج أحاديثه وعلق عليه عبد الآخر حماد الغنيمي، تقديم الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين، نشر دار الصحابة الطبعة الأولى سنة (١٤١٦هـ) .

د- "مختصر شرح العقيدة الطحاوية"، للشيخ خالد بن عبد الرحمن العك، راجعه الشيخ عبد القادر الأرناؤوط، نشرته مكتبة دار المعرفة بدمشق الطبعة الأولى سنة (١٤٠٩هـ) .

هـ- "التحفة السنية في تهذيب شرح العقيدة الطحاوية" للدكتور مروان بن إبراهيم القيسي، اختصر فيه الشرح المذكور، وحذف المكرر منه، وحذف ماله صلة بالفلسفة وعلم الكلام، وأعاد ترتيب الكتاب على وفق ماجاء في حديث جبريل، طبعته شركة المطابع النموذجية بالأردن، إلا أن المختصر المذكور لم يوفق في اختصاره لذا تعقبه الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الرحمن الراجحي في كتابه "فتح رب العبيد في الرد على مختصر شرح الطحاوية وكتاب التوحيد" أو "حوار مع القيسي في تهذيبه لشرح العقيدة الطحاوية واختصاره لكتاب التوحيد" طبع في مطابع دار طيبة بالرياض دون تاريخ في (١٩٨) صفحة وما يتعلق بهذا المختصر من أول الكتاب إلى ص (٩٦)". الدليل إلى المتون العلمية (ص: ٢٠٧).

و- "مهذب شرح العقيدة الطحاوية" إعداد الشيخ صالح بن عبد الرحمن، مراجعة الشيخ علي بن محمد فقيهي والشيخ أحمد عطية الغامدي طبع سنة (١٤١٣هـ) .

ز- "تهذيب شرح العقيدة الطحاوية " تهذيب وتعليق الشيخ عبد المنعم مصطفى حليمة، نشر دار البيارق للطباعة والنشر والتوزيع في بيروت الطبعة الأولى سنة (١٤١٨هـ) في مجلد.

ح-"تقريب وترتيب شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي" قام بإعداده الشيخ خالد فوزي عبد الحميد حمزه في مجلدين، ويليهما مجلد ثالث باسم: "الملحق التعليمي طرق تدريس شرح العقيدة الطحاوية ووضع مقاييس واختبارات التحصيل فيها"، نشر دار التربية والتراث في مكة المكرمة ومكتبة الضياء بجدة الطبعة الأولى (١٤١٧هـ).

ط-"مختصر شرح العقيدة الطحاوية" من مطبوعات كلية الدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى (١٣٨٨هـ) من مطبوعات كلية الدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى (١٣٨٨هـ) من منشورات دار النذير للطباعة والنشر ببغداد." الدليل إلى المتون العلمية (ص: ٢٠٧-٢٠٩).